

شبح الانكماش يعمق المخاوف التونسية من انهيار اقتصادي

الحكومة تعلن عن خطة إنقاذ تشمل حزمة مشاريع في القطاعين العام والخاص بقيمة ملياري دولار

حملت مخاوف المسؤولين التونسيين، وعلى رأسهم رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، من احتمال تعرض البلاد إلى انهيار اقتصادي في حال دخلت الأنشطة التجارية والاستثمارية في ركود أعمق في طياتها الكثير من التشاؤم بين الخبراء خاصة مع استمرار التجاذبات السياسية وعدم التركيز على الخروج من هذا الوضع الكارثي سريعا.

ضئيلة وهو ما دفع الفخفاخ إلى طرح خطة إنقاذ عاجلة للاقتصاد. وتبقى فرضيات إنعاش الاقتصاد قائمة ولكن في حال أحسن الفخفاخ التعامل مع الملفات الحارقة وخاصة الخروج من متاهة ضغوط صندوق النقد الدولي ولوبي النقابات ورجال الأعمال. واعتبر المتخصص في الاقتصاد محسن تيس في تصريح لـ"العرب" أن الأمر الرئيسي، الذي يجب أن يعمل عليه الفخفاخ بتركيز أكبر هو كيفية تفكيك العقبات التي تواجه الاقتصاد وبالتوافق مع كل الأطراف السياسية والاجتماعية. وقال إن "البرنامج الذي أعلن عنه طموح ويمكن أن ينقذ الاقتصاد التونسي ويخرجه من الركود بشكل تدريجي". ولكن تيس استنجد بالإشارة إلى أن ذلك يعتمد على الوسائل والموارد المالية والبشرية المتاحة والضرورية، إذ يتطلب تحقيق هذا البرنامج دعما سياسيا قويا ليس هذا هو الحال حاليا.

وأوضح تيس، وهو رئيس تحرير مجلة الاقتصاد المغربي المحلية الناطقة بالفرنسية، أن مشاريع القوانين المعلقة مثل قانون الصرف تتطلب بالضرورة موافقة البرلمان. وقال "هناك الحزب السياسي الثاني وهو قلب تونس غير ممثل في الحكومة. لذا سيكون من الصعب الموافقة على المشاريع التي اقترحتها الحكومة، خاصة وأن اللجنة برئاسة نائب من قلب تونس".

وأكد أن توسيع الائتلاف الحكومي بات أمرا ضروريا لتمير بعض المشاريع الاقتصادية، وبالتالي الإسراع في حل الأزمة تدريجيا لأن الوقت لم يعد في صالح الجميع. وتطلعت كافة الحكومات المتعاقبة منذ الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي منتصف يناير 2011 في إطلاق نموذج تنموي عادل ومتوازن بين الجهات ويحقق السلم الاجتماعي. ورغم المخاوف من ارتفاع تكاليف



رياض بوعزة صحافي تونسي

تونس - عمق رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ خلال جلسة برلمانية الخميس المخاوف من تعرض البلاد إلى انهيار اقتصادي إذا لم يتم العمل سريعا على وضع خطة إنقاذ يتشارك فيها الجميع من أجل الخروج من عنق الزجاجة. وحذر الفخفاخ من احتمال حدوث هذه الفرضية بعد أن تحول النمو المتوقع إلى انكماش بنسبة تقدر بنحو 6 في المئة خلال العام الجاري بسبب تداعيات أزمة الإغلاق جراء انتشار وباء كورونا. وأدت أزمة كورونا إلى تراجع عوائد الخزينة العامة بنحو 4.85 مليار دولار (1.7 مليار دولار) منذ إعلان الحجر الصحي في العشرين من مارس الماضي، وهو ما زاد الضغوط على الحكومة بشكل أكبر مما هو متوقع.

مؤشرات سلبية

- 1.7 مليار حجم تراجع عوائد الخزينة
- 32.8 مليار دولار حجم الدين العام
- 650 ألف تونسي عاطل عن العمل
- 16 في المئة نسبة تراجع الاستثمار الأجنبي

وقال الفخفاخ في كلمة أمام البرلمان نقلها التلفزيون الرسمي لعرض حصيلة مئة يوم من العمل منذ توليه رئاسة الحكومة إن "مصارحة الشعب تتطلب إبلاغه بأن مهمة الحكومة اليوم إنقاذ الاقتصاد في ظل الوبائية والأزمة الاجتماعية والصحية". ويرى البعض أن كورونا نسف كل طموحات الحكومة في إعادة التوازن المالي لأن الحلول المتاحة أمامها تبدو



أدوات محدودة لإنعاش الاقتصاد

التنمية في القطاعات الحيوية وجذب الاستثمار. وأكد لـ"العرب" أن الحكومة في موقف "لا تحسد عليه" لأنها منذ توليها السلطة لم تلتقط نفسها، إذ بينما كان يفترض أن تنكب على اللمسة "فوضى" سلفه يوسف الشاهد وجدت نفسها في مواجهة أزمة مرض كورونا. ولفت إلى أن برنامج الفخفاخ قابل للتنفيذ إذا توفرت عدة عوامل منها إجماع الطبقة السياسية على فسح المجال للحكومة لكي تعمل دون إرباكها وتوفير السيولة لإطلاق المشاريع واعتماد حوافز ضريبية لتشجيع القطاعات على النهوض من كبواتها. ويتوقع أن يواجه قطاع الصناعات الثقيلة كالسيارات وقطاع الملابس والحرف الصغيرة أزمة قد تمتد حتى عام 2023.

وستتوزع هذه المشروعات بين 1.1 مليار دولار في المشاريع القطاع العام أما التمويلات المتبقية فتشمل تسعة مشاريع في القطاع الخاص. ولإنجاح هذا البرنامج تراهن الحكومة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي لا تزال تسير ببطء شديد قياسا بدول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعتقد بعض الخبراء أن إمكانية تنفيذ المشاريع قد تواجه عقبات مثلما حصل في السابق وخاصة مع استمرار البيروقراطية والفساد اللذين لا يزالان يعيقان التنمية المستدامة منذ سنوات إلى جانب عدة عراقيل أخرى. وقال الخبير أنيس القاسمي إنه "في سبيل تحقيق تلك الغاية ينبغي اجتثاث كافة مظاهر الفساد والبيروقراطية، التي اتسعت منذ 2011، مع التركيز على

ووفق بيانات معهد الإحصاء، فإن عدد العاطلين يبلغ 650 ألف شخص، وهذا الأمر يتسبب في مشاكل اجتماعية أكبر خاصة وأن المؤشرات تؤكد أن أكثر من 4 ملايين تونسي يعانون من الفقر، وهذه الفئة قد تتزايد وفق توقعات البنك الدولي.



وفي محاولة لإعطاء جرعة أوكسجين للاقتصاد المنهك، أعلن الفخفاخ خلال الجلسة عن خطة تشمل مشاريع في القطاعين العام والخاص بقيمة 5.5 مليار دينار (نحو ملياري دولار).

القروض، التي سترهق كاهل الدولة وترهن مستقبل الأجيال المقبلة، لا ترى السلطات خيارا آخر. وتشير التقديرات الرسمية إلى أن نسبة الدين العام بلغت نحو 60 في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعادل 92 مليار دينار (32.8 مليار دولار). وتسبب الوباء بمضاعفة الأزمات الاقتصادية رغم ارتفاع قيمة الدينار بشكل طفيف أمام سلة العملات الرئيسية، وانخفاض معدل التضخم، لكن في المقابل تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16 في المئة منذ بداية العام. وهناك قلق متزايد من أن يتسبب الركود الاقتصادي إذا استمر لأشهر في تهديد سوق العمل، حيث قال الفخفاخ هناك 130 ألف فرصة عمل إضافية معرضة للخطر.

دبي تعزز جاذبيتها لرؤوس الأموال الأجنبية المباشرة

الحاليين في إطار برامج الرعاية اللاحقة مهم للغاية لاستدامة نشاط الأعمال. وقد حافظت المؤسسة على تواصلها الدائم مع المستثمرين والشركاء عبر تزويدهم بأخر المستجدات والبيانات والتحليلات وتقديم خدمات الدعم لمساعدتهم على اجتياز تحديات الأزمة العالمية الراهنة. وسوف يبدأ المستثمرون في تنفيذ بعض مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر هذا العام ولكن ذلك يعتمد على كل من القطاع والتدابير الخاصة بالصحة العامة. واطلقت مؤسسة دبي لتنمية الاستثمار مبادرات متمثلة في تنظيم سلسلة بعثات افتراضية للترويج للاستثمار عن بُعد بالتعاون مع شركاء ترويج الاستثمار حول العالم. وتعمل المؤسسة بشكل وثيق مع الجهات الحكومية المختصة والمناطق الحرة في إمارة دبي على دعم نمو وتوسع الاستثمار في قطاعات الرعاية الصحية والعمليات اللوجستية والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. كما أن لديها اهتماما بقطاعات جديدة مثل الأغذية وتكنولوجيا الزراعة المتقدمة، التي تشهد اهتماما متزايدا من المستثمرين حول العالم. ويتوقع أن تتضح التغيرات في قرارات توسع الشركات عالميا من خلال الخيارات الاستراتيجية للمستثمرين الذين يواجهون معادلة جديدة لتحقيق التوازن بين عناصر الكفاءة والمرونة والتأثير الاقتصادي لمشروعات الاستثمار.

وأكد أن دبي باتت اليوم في صدارة وجهات الاستثمار العالمية الأكثر جاهزية ومرونة بفضل السياسات والإجراءات التي اتخذتها دبي خصوصا ودولة الإمارات عموما في مواجهة تحدي كورونا، إضافة إلى مزايا دبي الاستراتيجية التي تعزز فرص النمو والشراكة والابتكار للشركات العالمية الرائدة والناشئة. ومن أهم المؤشرات الإيجابية التي تمثل شهادة ثقة عالمية من المستثمرين، هناك استدامة تدفقات الاستثمارات في الشركات الناشئة التي تتخذ من دبي مقرا لها والتي تجاوزت 700 مليون درهم في نفس الفترة.

وتعد دبي المدينة الوحيدة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي جاءت ضمن تصنيف أفضل 20 وجهة عالمية لاستثمارات رأس المال الجريء في تقرير التصنيف العالمي لاستثمار رأس المال الجريء 2020، الصادر عن آف.دي.آي.ماركيتس. كما حلت إمارة دبي في المرتبة السابعة عالميا في تصنيف مدن المستقبل في الصناعات الفضائية 2020/2021. ويقول المدير التنفيذي لمؤسسة دبي لتنمية الاستثمار إن دعم المستثمرين

وتمكنتم إمارة دبي من المحافظة على موقعها المتقدم ضمن أهم ثلاث مدن على مستوى العالم جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي. وأظهرت بيانات حديثة لشركة آف.دي.آي.ماركيتس التابعة للفايننشال تايمز أن الإمارة الخليجية عززت مكانتها العالمية في مناخ الأعمال رغم انخفاض تدفقات الاستثمار الجديدة على مستوى العالم بسبب تحديات وباء كورونا. ونسبت وكالة أنباء الإمارات لفهد القرقاوي، المدير التنفيذي لمؤسسة دبي لتنمية الاستثمار أن دبي جاءت في المركز الثاني عالميا من حيث تدفقات رؤوس الأموال والمركز الثالث عالميا وفي إطار عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر. ويدل احتلال دبي في المرتبة الثانية في أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع، على تنوع وجاذبية فرص الاستثمار في الإمارة في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية والناشئة.

وأشار القرقاوي، الذي يرأس الجمعية العالمية لهيئات ترويج الاستثمار (ايبا)، خلال مقابلة مع محطة سي.أن.بي.سي إلى أن البيانات الأولية لمرد دبي للاستثمار تشير إلى أن عدد مشاريع الاستثمار الجديدة بلغ 155 مشروعا. وقال إن "رؤوس أموال تلك المشاريع تزيد على 10 مليارات درهم (2.72 مليار دولار) خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي".

إيران تتحايل على القيود الأميركية لبيع نفطها

ويمر عبر مضيق هرمز نحو خمس إمدادات النفط في العالم من المنتجين في الشرق الأوسط إلى أسواق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وأماكن أخرى. وكما يتوقع المحللون فإن إيران مصرة على تصدي العقوبات الأميركية بعدم توقيف صادراتها النفطية، وهذا الأمر سيزيد من تخمة المعروض في الأسواق العالمية وقد يؤدي إلى ظهور سوق سوداء للنفط. وخلال سنوات العقوبات الغربية قبل الاتفاق النووي كانت إيران تلجأ إلى التحايل، مثل الخصومات والمقايضة والتهرب وتمديد فترات الائتمان على مبيعات النفط من أجل الحفاظ على ما يقرب من 800 ألف برميل يوميا من صادراتها النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للأموال التي تدفعها الحكومة كرواتب للموظفين. والقت واشنطن وحلفاؤها في العام الماضي بالمسؤولية على إيران في هجمات على سفن تجارية دولية في منطقة الخليج على إيران كما وصفوا احتجاجها لنقله بريطانيا بأنه غير قانوني. وتنفى طهران الاتهامات. وشهدت إيرادات إيران من النفط، المتضررة بالعقوبات الأميركية بشدة بالفعل، مزيدا من التراجع مع انهيار الطلب على الخام عالميا بسبب أزمة فيروس كورونا. وذكرت وسائل إعلام إيرانية أن إيرادات النفط انخفضت إلى نحو 8.9 مليار دولار في السنة المنتهية في مارس الماضي، مقارنة بتسجيلها 119 مليار دولار قبل ما يقرب من عقد في 2011.

من الخام بسبب العقوبات الأميركية، وهي خطوة قالت واشنطن إنها ستتجاوز "خطأ أحمر" وستطلب ردا عليها. وقال روحاني في خطاب بثه التلفزيون "هذا قرار استراتيجي وخطة مهمة لإيران ستؤمن استمرار صادراتنا من النفط". وأضاف أن إيران تهدف إلى تصدير مليون برميل يوميا من النفط بحلول مارس من ميناء بندر جاسك على ساحل البلاد على خليج عمان إلى الجنوب مباشرة من مضيق هرمز. وكانت صادرات إيران من النفط تبلغ نحو 2.6 مليون برميل يوميا قبل فرض العقوبات الأميركية. وقال روحاني إن "هذه الخطوة ستطمئن مشتري النفط بأن صادراتنا من الخام ستستمر إذا أغلق المضيق".

طهران - تسعى إيران إلى الالتفاف على العقوبات الأميركية لتسويق نفطها من خلال استعادة أساليب قديمة إبان سنوات ما قبل الاتفاق النووي. وأكد الرئيس الإيراني حسن روحاني الخميس أن بلاده تعزز تصدير النفط من ميناء مطل على خليج عمان بحلول مارس المقبل، في تحول لتجنب المرور عبر المسار الملاحي مضيق هرمز الذي يعد محورا لتوتر إقليمي منذ عقود. وتساعد التوتر بين طهران وواشنطن منذ انسحاب إدارة الرئيس دونالد ترامب في 2018 من الاتفاق النووي، الذي أبرم عام 2015 بين إيران وست قوى كبرى، وفرضت على إيران عقوبات قاسية بما عرقل صادراتها الحيوية للنفط. وهددت الحكومة الإيرانية مرارا بإغلاق المضيق إذا جرى منع صادراتها



اقتناص فرص للاتفاف